المماثلة الجزئية بينَ الصّوامت
والتطوّر الصوتي في صيغة (الافْتِعَال) في دراسات المحدثين

المدرس المساعد
علي سامي أمين

الأستاذ الدكتور
عدنان عبد الكريم جمعة

جامعـــــة البصـــــرة ـ كليـــــة الآداب

١ـ المماثلة في دراسات المحدثين:

أ / تعريفها:

المماثلة هي إحدى التغييرات المشروطة التي تعرض لبعض الأصوات من جرّاء وقوعها في سياق تركيبي معيّن. فكثير من التبدّلات التي تعتري هذه الأصوات يمكن أنْ تُفسّرَ من منطلق الميل إلى التقريب بين الأصوات المتجاورة المتنافرة. ولمصطلح المماثلة عند المحدثين تعريفات عدّة لا تختلف في مغزاها كثيراً، بل قد يُكمِل أحدها الآخر. فهي كما يعرّفها ماريوباي: ((جعل الصوتين غير المتماثلين متماثلين))[١]. وهي عند (Nida): ((تحوّل الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة إمّا تماثلاً جزئيًا أو كليًا))[٢]. ويعدُّ د. علي عبد الواحد وافي ظاهرة المماثلة إحدى النتائج التي يؤدّي إليها تفاعل صوتين مختلفين، إذ قد يتحوّل أحدهما إلى صوتٍ من نوع الصّوت الآخر، وقد يؤدّي ذلك إلى امتزاجهما[٣]. ولا يبتعد د. رمزي البعلبكي عن هذا المعنى كثيراً، فحدُّ المماثلة عنده: ((تأثّر صوتٍ بصوت تأثّراً يفضي إلى تماثلهما تماثلاً جزئيًا أو كليًا))[٤]. ويضيف مالمبرج أنَّ التأثير في المماثلة قد يقتصر على تغيير الصّفات الثّانوية للأصوات عندَ تجاورها، فلا يكون ثمّة قلب للصّوت، فاللام المشفّاة والتاء المطبقة تبقى كلتيهما لامًا وتاءً، وقد تمتدُّ التعديلات التي تتعرّض لها الأصوات عند اتصالها بأصواتٍ أخرى إلى الصّفات الأساسيّة التي تُعدُّ أكثر أهميّة للأصوات؛ إذ إنَّ تغيّر هذه الصفات من شأنه أن يحيل الصوت إلى صوتٍ آخر. فتأنيف الدال بتأثير الميم الأنفيّة بعدها في الكلمة (demie) ينتج نونًا[٥]. ويخلصُ من ذلك إلى أنّه ((كلّما اقتربَ صوتٌ من صوتٍ آخرَ اقترابَ كيفيّة أو مخرج، حدثت مماثلة سواء ماثلَ أحدهما الآخر أو لم يماثله))[٦].

أمّا د. عبد العزيز مطر فذهبَ إلى أنَّ التماثل ((هو تأثّر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض تأثّرًا يؤدّي إلى التقارب في الصفة والمخرج))[٧]. ويظهر من كلامه عن هذه الظاهرة أنَّه يجعل التجاور بين الأصوات سواء كانت صامتة أو صائتة شرطًا لحدوث التماثل بينها، وتجاور الصوامت عنده أن يلتقي صوتان دون أن يفصل بينهما صوت لين، أمّا تجاور الصوائت فهو توالي صوتي لين بحيث لا يفصل بينهما سوى صوت ساكن[٨]. وكأنَّه يستند في تفسيره لمعنى تجاور الصوامت هنا إلى ما ذكره د. إبراهيم أنيس في قوله: ((والشرط الأساسي لتحقّق تأثّر الصوت بما يجاوره أن يكون التقاؤهما مباشرًا بحيث لا يفصل بينهما فاصل ولو كانَ هذا الفاصل حركة قصيرة، ولا يتمّ هذا إلاّ حينَ يكون الصوت الأوّل مُشكلاً بما يسمّى السكون))[٩]. لكنّ كلام د. أنيس هذا ورد في حديثه عن حالة خاصّة من حالات التماثل، تختصُّ بصيغة (افْتَعَلَ) وما يطرأ عليها من تغيّرات قياسيّة مطّردة إذا جاورت تاءُ الافتعال أصواتًا معيّنة، ولم يُرد من ذلك تعميم هذا الحكم بما يعني أنْ ليسَ ثمّة تماثلٌ بينَ الصوامت إلاّ إذا تحقّقَ التجاور بهذا المعنى بينها. ويؤيّد ذلك أنَّ د. أنيس نفسه يرى أنَّ تفخيم الباء في كلمة (بَطَل) لمجاورتها الطاء إنّما هو أثرٌ من آثار المماثلة[١٠]. وقد فصلَ بين الصامتين هنا صوتُ لين. فالمجاورة إذًا لا تعني تلاصقًا دائمًا. ويشيرُ أحد الباحثين إلى هذا المعنى، إذ عرّفَ المماثلة بأنّها: ((التعديلات التكيفيّة للصوت بسبب مجاورته ـ ولا نقول ملاصقته ـ لأصوات أخرى))[١١]. ويُراعى هذا الاعتبار (الاتّصال والانفصال) في تصنيف بعض المحدثين لأنواع التأثّر الناتجة عن المماثلة.

ب / عِلل حدوث المماثلة ودواعيها:

يكاد ينعقد إجماع المحدثين على أنَّ المماثلة بين الأصوات تنشأ من الميل إلى تيسير عمليّة النطق بتحقيق الانسجام الصوتي بين أصوات اللغة، والاقتصاد في الجهد العضلي[١٢]. ((فإذا كانَ النطق بالمتجاورين أمرًا صعبًا يستلزم جهدًا كبيرًا لجأ صاحب اللغة إلى الطريق المؤدّية إلى السهولة بتغيير أحدهما حتّى ينسجم مع صاحبه صوتيًّا))[١٣].

وما من شكٍّ في أنَّ هذا التغيير يتمُّ بغير وعي أو قصد من المتكلّم، ويرى برجشتراسر أنَّ التشابه ((وإنْ أثّرت فيه النفس نوعًا، فيرجع أكثر التأثير إلى الأعصاب والعضلات، وكيفيّة حركتها، وذلك أنَّ نتيجة التشابه أبدًا تسهيل واختصار للنطق))[١٤]. فالمماثلة إذًا هي

إحدى الطرق التي تتخلّص بها اللغة من المجاميع الصوتيّة التي تولّد لدى أصحاب هذه اللغة شعوراً جمعيًّا بالصعوبة أو عدم الانسجام تجاهها.

ويؤيّد فندريس أن تكون الأسباب الداعية إلى التخلّص من مثل هذه المجاميع سواء عن طريق المماثلة أو غيرها، أسبابًا عضويّة على وجه العموم، بيد أنّه يعزو حدوث التشابه بين الأصوات في حالات خاصّة إلى حدوث خطأ نطقي بسبب التعجّل، يقول: ((يُقال إنَّ هناك تشابهًا عندما يستعير واحدٌ من صوتين منفصلين عنصراً أو أكثر من عناصر الآخر إلى حدّ الاختلاط به. والصوت المُشبَّه يسبق في أغلب الأحيان الصوت المُشبَّه به. أي أنَّ هناك في الواقع حالة تعجّل: فالعقل باشتغاله بنطق صوتًا ما في داخل مجموعة صوتيّة يجعله يصدره قبلَ أوانه، وينتج مرّتين متتابعتين الحركات الصوتيّة التي يقتضيها هذا الصوت. ويكون الصّوت المشبّه عادةً قريبًا من الآخر إلى حدٍّ ما لتبرير الخطأ))[١٥]. ويمثّل لهذه الظاهرة بنطق الكلمة اللاتينيّة (quequo) كوكوا بدلا من (pequo)، فالمماثلة هنا لا يمكن تبريرها بالميل إلى تحقيق الانسجام الصوتي وتيسر النطق، إذ إنَّ صوتي (p)، و(k) لا تناقض بينهما في الصّفة فكلاهما شديد مهموس فضلا عن تباعدهما في الموقع والمخرج.

ويعدّ بعض الباحثين المماثلة قوّة سلبيّة في حياة اللغات؛ إذ تهدف إلى تقليل الاختلافات بقدر الإمكان بين الوحدات الأصواتيّة[١٦]، فهي في جوهرها اختزال للفرق بين هذه الوحدات، أي أنّها من عناصر النقصان الصوتي[١٧]. ويضيف مالمبرج ((أنّه لو أتيح لهذا الاتجاه أن يعمل بحريّة فسينتهي بالفرق بين الوحدات إلى درجة الصفر، وهي فروق ضروريّة للفهم))[١٨]، وهو أمرٌ قد يقع إذا أدّى هذا التعديل الصوتي إلى الاشتراك اللفظي بين الكلمات، بيد أنَّ اللّغة مع وجود هذا المحذور لا تعدم الحيلة في التغلّب على هذا المُشكل الدلالي في أغلب الأحيان باستعمال قرائنها السياقيّة لتميّز بين المشتركات.

ولا يفوتني أنْ أشير هنا إلى أنَّ الميل نحو المماثلة في اللغة لا يسلك سلوكًا عشوائيًّا أو غير منضبط، وليست كلّ الوحدات الصوتيّة ـ فضلاً عن ذلك ـ لها هذا الميل نحو المماثلة مع غيرها في أيّ تركيبٍ تجاورت فيه، وهو ما يوحي به افتراض مالمبرج، بل إنَّ فلسفة اللغة قائمة في الأصل على المخالفة بين الأصوات لتتميّز الدلالة، وهو أمرٌ لا يحيد عنه المتكلّم بعيداً عن وعي أو غير وعي، ثُمَّ إنَّ التماثل لا يؤدّي إلى التيسير في النطق والاقتصاد في

الجهد دائمًا، ولذا تتخلّص اللغة العربيّة من ثقل الأصوات المتماثلة بالإدغام إذا لم يفصل بينها فاصل. ولنا أن نتساءَل بعدَ ذلك: متى تلجأ اللغة إلى المماثلة؟ أو متى يتولّد الميل نحو التقريب بينَ الأصوات فيها؟ يقول فندريس: ((إنَّ هناك مجاميع عسيرة النطق بصفة عامّة، وبسبب الاستعداد الطبيعي للأعضاء. ويمكن أن تُطلق عليها اسم المجاميع غير الثابتة. فكلّما أدّت الظروف إلى نشوئها في اللغة أمكننا أنْ نتنبأ بأنَّ اللغة ستتدبّر الأمر للتخلّص منها ولكن خطّة التخلّص منها تختلف))[١٩]. والمماثلة هي إحدى هذه الخطط.

ويمكن أن نعدّ من أمثلة هذه التجمّعات الطارئة غير الثابتة في اللغة العربيّة تلكَ التتابعات الصوتيّة المُستثقلَة التي تولّدت في بعض صيغ الأفعال المزيدة كـ(افْتَعَلَ) عندما تكون فاؤه صوتًا مُطبقًا أو دالاً أو ذالاً أو زايًا. فبعدَ أن تجنّبت اللغة مثل هذه التتابعات في الصيغ المجرّدة، أو لنقل تخلّصت منها، شاءت الظروف اللغويّة أن تستجد هذه التجاورات في بعض صيغ المزيدات. وهذا الأمر يؤيّد ما ذهبَ إليه بعضُ الباحثين من أنَّ صيغ الزيادة تعود إلى وقت متأخّر من حياة اللغة العربيّة[٢٠].

وقد حدثَ الأمر نفسه في صيغتي(تَفَعَّلَ، وتَفَاعَلَ)، إذ أُسكِنَت التاء في مضارعيهما (يَتْفَعَّلُ، ويَتْفَاعَلُ) تخفيفًا فكانَ أن ينشأ تتابعٌ عسيرٌ إذا كانت الفاء صوتًا صفيريًّا أو أسنانيًّا. ويحدثُ هذا أيضًا إذا اتّصل الضمير (التاء) بالفعل الماضي الذي لامه تاء أو ثاء أو دال أو ذال أو ضاد أو طاء أو ظاء، إذ تتلاصق هذه الأصوات بالتاء بتسكين آخر الفعل، فتُدغَمُ فيها نطقًا والتأثّر هنا مُدبرٌ. وقد وردَ أيضًا قلبُ التاء طاءً إذا كانت اللامُ صوتًا مُطبقًا، فيُقال: فَحَصْطَ في: فَحَصْتُ، وخَبَطَ في: خَبَطْتُ[٢١] فيكون التأثّر مقبلاً. ولا يختلف ما يقع في صيغتي (أفْعَل)، و(انْفَعَلَ) من تغيرات نطقيّة في بعض التابعات الصوتية المستثقلة عن ما سبق في الصيغ الأخرى.

ويتفاوت مقدار التأثير المتبادل بين الأصوات المتجاورة بحسب ما لها من صفات ومميّزات وما يقع بينها من تجاذب أو تنافر. ويؤكّد فندريس أنَّ الإحساس بصعوبة بعض المجاميع الصوتيّة، أو سهولتها هو أمرٌ نسبي يختلف من لغة إلى أخرى[٢٢]. ويذهب د. إبراهيم أنيس إلى أبعد من ذلك، فظاهرة تأثّر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض عنده إنّما تشيع في البيئات البدويّة بصفة خاصّة على حين أنَّ البيئة الحضريّة تعملُ على تحقيق

الأصوات وتحول دون حصول تأثّر فيما بينها أثناء النطق[٢٣]. ولا ينطبق ما ذهبَ إليه هنا قطعًا على جميع حالات التأثّر، فمنها ما هو شائعٌ وواجب في جميع اللهجات كإبدال تاء الافتعال في الحالات التي ذُكِرت سابقًا. وأبينُ مثالٍ يطرحه د. أنيس لهذه الظاهرة يتمثّل بميل القبائل البدويّة إلى قلب السين صاداً إذا تقدّمتْ بعضَ الأصوات المفخّمة كأصوات الإطباق، والخاء والغين والقاف مثل: (سَيْقَل = صَيْقَل)، و(سبْغَة = صبْغَة)، و(سَلَخَ = صَلَخَ). وتقابل ميلَ هذه القبائل نحو إجراء قوانين المماثلة التي تؤدّي إلى تفخيم السين نزعةُ البيئات الحضريّة إلى التخلّص من أصوات الإطباق ومنها الصاد، ولذلك فليسَ الحكمُ بأنَّ السين هي أصلُ ما رُويَ بالسين والصاد من هذه الكلمات صائبًا دائماً باعتبار ما يقتضيه قانون المماثلة، إذ يتّجه التطوّر الصوتي باتجاه معاكس للآخر في كلّ بيئة، ولذلك تُعدُّ الصاد هي الأصل في: (الصِّرَاط، والصَّقْر، وصَخَب، وأَصْقَب)، ثمَّ تطوّرَت في البيئة الحضريّة إلى (السِّرَاط، والسَّقْر، وسَخَب، وأَسْقَب)[٢٤].

ج / أنواع المماثلة وأصنافها:

وتكون المماثلة بحسب تأثير الصوت السابق باللاحق أو تأثّره به نوعين: الأوّل يُسمّى اتّباعي أو تقدّمي أو مقبل، والثاني يُدعى تخلّفي أو تهيّئي أو مُدبر[٢٥]، ثُمَّ يُنظَر إلى كلٍّ منهما باعتبار حدوث تطابق تامٍّ بين الصّوتين فيكون التأثير كليًّا، وإن اقتصرَ التأثير على بعض الخصائص، فتشابَهَ الصوتان فالتأثير جزئي[٢٦]، ثُمَّ تُراعى في الأصناف الأربعة الناتجة حالَ انفصال الصوتين أو اتّصالهما[٢٧]. وتُوصف المماثلة تبعًا لذلك بأنّها تجاوريّة أو تباعديّة[٢٨]. والحاصلُ من ذلك ثمانية أصناف.

ويضيف بعض الدارسين نوعًا آخر من المماثلة يدعونه المماثلة التبادليّة أو المزدوجة و((هي التي يتأثّر فيها صوتان واحدُهما بالآخر))[٢٩]، ويجعلونها قسيمًا للمماثلة المقبلة والمدبرة[٣٠]. ومثالها عندهم (ادَّكَرَ)، وأصله (اذْتَكَرَ) فتبادلت الذال المجهورة الرخوة، والتاء المهموسة الشديدة التأثير، فأفضت المماثلة بينهما إلى قلبهما دالاً؛ إذ الدال تُعتبر حالة وسطيّة بينهما فهي تقترب من الذال في جهرها ومن التاء في شدّتها، ثُمَّ أُدغِمَت الدّالان.

وفي الواقع يمكن أنْ يُعَدَّ ما ذهبوا إليه صحيحًا في ما مثّلوا به إذا سلّمنا أنَّ تطوّر الفعل (اذْتَكَرَ) إلى (ادَّكَرَ) قد حدث مباشرة في آنٍ واحدة دون المرور بمراحل تدريجيّة من التطوّر،

بيد أنَّ اللغويين يذكرون لنا صورتين أخريين للفعل (اذْتَكَرَ) هما: (اذْدَكَرَ)، و(اذَّكَرَ). ويرى د. إبراهيم أنيس أنَّ الصورة الأولى منهما أي (اذْدَكَرَ) ما هي إلا تطوّرٌ أوّلي للفعل (اذْتَكَرَ) بفعل قانون المماثلة، إذ تأثّرَ الصوت الثاني بالأوّل تأثّرًا تقدّميًّا فأُبْدلَ صوتًا مجهورًا هو الدّال، ثمَّ تطوّرت هذه الصيغة الأخيرة باتّجاهين: في الأوّل فنيت الدّال بالذّال ونُطِقَ بهما صوتًا واحدًا كالأوّل وهذا التأثير تقدّمي، فتحوّل الفعل إلى (اذَّكَرَ)، وفي الثاني حدث تأثّرٌ رجعي ففنيت الذال في الدّال فآلت صيغة الفعل إلى (ادَّكَرَ) وهو الشائع الكثير الاستعمال[٣١]. وشيوع هذه الصّورة الأخيرة للفعل يدلُّ على سهولتها واستساغة الألسن لها ولا بدَّ أن تكون صورة متأخّرة قد تولّدت من صورة أعسر منها نفترض أنّها (اذْدَكَرَ) وليس العكس بدليل التدرّج في التطوّر الصوتي، وكون الاستعمال اللغوي يميل إلى التحوّل من الأعسر إلى الأسهل. ولو كانَ (ادَّكَرَ) قد انحدرَ من (اذْتَكَرَ) مباشرةً فمن الصعب تبرير وجود (اذْدَكَرَ) بجانبها في الاستعمال، أمّا (اذَّكَرَ) فلو افترضنا تطوّره من (اذْتَكَرَ) فالتغيّر الصوتي فيها أشدّ بحسب رأي برجستراسر ((فإنَّ أصل الحرف المتغيّر... تاء مهموسة شديدة أصبحت ذالاً مجهورة رخوة))[٣٢]. بيد أنّنا نجد مثل هذا التغيّر قد حدثَ في صيغتي(تَفَعَّلَ، وتَفَاعَلَ) ومضارعيهما فيما كانت فاؤه ذالاً (يَذَّكَّر)، و(يذَّاكَر)، و(اذَّكَّرَ)، و(اذَّاكَرَ) والفارق بين الحالتين أنَّ التأثّر هنا رجعي وهو الأكثر في اللغة العربيّة، والتأثّر هناك تقدّمي كما ذُكِرَ.

وتجدرُ الإشارة أخيرًا إلى أنَّ أغلب الدارسين المحدثين لا يذكرون المماثلة التبادليّة عند تصنيفهم لأنواع المماثلة. ومنهم د. إبراهيم أنيس، ود. عبد العزيز مطر، ود.محمد الأنطاكي، ود. أحمد مختار عمر، ود. عبد الصبور شاهين، ود. رمضان عبد التواب.

٢- **تطوّر صيغة (الافْتِعَال) بالمماثلة الجزئيّة:** سبقت الإشارة إلى أنَّ هدفَ المماثلة هوَ التقريب بينَ الأصوات المتباينة صفةً أو مخرجًا. والتّغيير الذي يطرأُ على صيغة الافتعال يحدثُ غالبًا إذا كانت فاؤها واحدة من الأصوات الآتية (د، ذ، ز، ص، ض، ط، ظ)، وإذا استثنينا (الضّاد) التي تُعدّ مسألة تحديد مخرجها في العربيّة الفصيحة إشكالاً بحدّ ذاته، فيمكنُ أنْ يُقال بأنَّ التغيّر الذي يطرأُ على التّاء أو على الصّوت الذي يسبقها هوَ تغيّرٌ يقعُ على صفة الصّوت دون مخرجه، ويمكن تصنيف

هذه الصّفات على النّحو الآتي:

- الجهر والهمس:

ومصداق التغيّر الذي يكونُ مضمونه ثنائيّة صفتي (الجهر - الهمس) يتمثّلُ بإبدال تاء الافتعال دالاً بعد الزاي والدال والذال في نحو (ازْدَهَرَ، واذْدَكَرَ، وادَّهَنَ[٣٣])، والتأثّر هنا مقبلٌ، فقد أثّرت أصوات (الزاي، والدال، والذال) المجهورة في التاء المهموسة فجُهِرَت، وإذا جُهِرَت التاء أُحيلت إلى دالٍ، فلا فرق بينهما سوى صفة الجهر، وهما من مخرجٍ واحدٍ، وشرط هذا التأثّر التجاور المباشر بين الصوتين وقد تحقّق هنا.

ولرُبَّ سائلٍ يسأل: إذا كانَ سببُ هذا الإبدال مُتعلِّقًا بصفتي الجهر والهمس فلمَ اقتصرَ الأمر على هذه الأصوات الثلاثة دون غيرها من المجهورات؟. يرى د. إبراهيم أنيس أنَّ القاعدة هنا يمكن أن تطّرد على كل فعل فاؤه صوتٌ مجهور ((فلو أمكنَ أن تصوغَ افْتَعَلَ من فعلٍ مثل (بَعَثَ) الذي يبدأ بصوت مجهور، لكان من الجائز المقبول أن نرى نفس هذه الظاهرة))[٣٤]. بيد أنَّ د. أنيس يدرك أنَّ هذا الأمر لا يؤيّده واقع الاستعمال اللغوي ولهذا يجتهد في التماس علّة ذلك على وجهين: فإبدال التاء دالاً مع الدال أمرٌ مفروغٌ منه، إذ لا يتجاور في العربيّة صوت مجهور مع نظيره المهموس تجاوراً مباشراً، وإذا اقتضت صيغة من الصيغ ذلك يُقلَب أحدهما بحيث يصبح الصوتان إمّا مهموسين أو مجهورين[٣٥]. أمّا قلب التاء دالاً مع الذال والزاي، فإنّما كانَ لاختلافهما اختلافًا كبيرًا عن التاء في الصّفة فهما يمثّلان أقصى مراحل الرّخاوة مقارنة بغيرهما من الأصوات، والتاء شديدة. ولذا لم يتمّ التأثّر في مثل: (اغْتَصَبَ)؛ لأنَّ رخاوة الغين قليلة إذا قيست برخاوة الزاي[٣٦]. ومن البيّن أنّه في الوجه الأخير من التعليل لم يأبه بتقارب مخرجي الصوتين أو تباعدهما. وهو أمرٌ عدّه د. عبد الصبور شاهين من أهمّ الشروط ليتمّ التأثّر بين الصوتين المتجاورين إبدالاً أو مماثلةً[٣٧]. ويخلصُ د. حسام النعيمي إلى أنَّ إبدال تاء الافتعال دالاً بعدَ الدال والذال والزاي إنّما كانَ بسبب صفة الهمس في التاء وقرب الخرج[٣٨]. فعلّة عدم حدوث التأثّر في (اغْتَصَبَ) إذًا ليسَ قلّة رخاوة الغين كما ذكر د. أنيس، وإنّما تباعد مخرج الغين عن التاء. فالغين من أصوات الحلق، والتاء من أصوات طرف اللسان. وهكذا نجدُ أنَّ مخرج الصوت كلّما اقتربَ من مخرج التاء ازدادت إمكانيّة حدوث المماثلة والإبدال، ولذلك لا نستغرب

من ورود الإبدال مع الجيم في بعض اللهجات كما ذكر د. أنيس، إذ سُمعَ في (اجْتَمَعَ، واجْتَزَّ): (اجْدَمَعَ، واجْدَزَّ)[٣٩]. فمخرج الجيم هو منطقة الغار، وهي منطقة قريبة نسبيًّا من مخرج التاء الأسناني اللثوي. ومسألة الربط بين مقدار تأثير الأصوات المتجاورة ببعضها، ومدى تقارب مخارجها قديمٌ تحدّث عنه اللغويون العرب كثيرًا في ظاهرة الإدغام[٤٠]. وما الإدغام إلا مماثلة كليّة.

- الإطباق والجهر والهمس:

أمّا إبدال تاء الافتعال طاءً بعدَ الأصوات المطبقة وهي (الصاد والضاد والطاء والظاء) في مثل: (اصْطَبَرَ، واضْطَجَعَ، واطَّرَدَ، واضْطَلَمَ)، فيُرجعه المحدثون إلى تأثّر التاء بهذه الأصوات المطبقة تأثّرًا مُقبلاً أيضًا، فـ((إنَّ الجهد العضوي الذي يُبذَل في إخراج حروف الإطباق باستعمال جهتي اللسان أكثر من غيرها ممّا يُستعمَل فيه جهة واحدة منه... وفي هذه الحالة علينا أنْ نُخرِج كميّة من الهواء بحرفٍ مهموس وهو التاء... يُضاف إلى ذلك أنَّ الصامت المهموس هذا هو حرفٌ شديد... فهوَ يحتاج إلى جهد يبذله اللسان مباشرةً مع اتّخاذه وضع النطق بحرف الإطباق من غير فسحة بصائت مع قرب اللسان من موضع التاء في حال الإطباق))[٤١]. ومن المعلوم أنَّ الطاءَ هي النظيرُ المُطبق للتاء، والدالُ هي النظير المجهور له.

وبالرغم من أنَّ الإبدال الصوتي في تاء الافتعال كانَ من الموضوعات الكثيرة التناول في دراسات المحدثين إلا أنَّ الملاحظ أنَّ أكثرهم لم يحقّقوا البحث فيه، بل ظلّت معالجتهم له تقليديّة يتّبع فيها اللاحق السّابق دون كثير فائدة تُرتجى، ولم يقدّموا إلا حلولا جزئيّة للمسألة. ولعلَّ أبرز ما يلفت الانتباه من ذلك:

إنَّ تعليلهم لإبدال التاء طاءً مع الأصوات الأربعة المطبقة قد تركّزَ على صفة الإطباق لهذه الأصوات، فعلّلوا هذا الإبدال بها، وأغفلَ أكثرهم الإشارة إلى صفة الجهر والهمس في هذه الأصوات فـ(الضاد والظاء) مجهورتان، و(الصاد) مهموسة، و(الطاء) مجهورة قديمًا مهموسة حاضرًا عند بعض الباحثين، ومهموسة مطلقًا عند غيرهم كما ذُكِرَ سابقًا. ومن المُستغرَب أنْ لا يُثير انتباههم اختلافُ بعض هذه الأصوات في صفتي الجهر والهمس مع تاء الافتعال، أو مع الطاء المبدلة منها، على الرغم من أنَّ هاتين الصفتين كانتا مدار الحديث في

قلب تاء الافتعال دالاً. وقد أرادَ د. إبراهيم أنيس أنْ يحلّ هذا المُشكل باعتبار أنَّ (الطاء) كانت مجهورة قديمًا، أي (دالٌ مخّمة) فإبدال التاء يعني تأثّرها بإطباق الضاد والطاء والظاء وجهرها قبلها في مثل: (اضْطَرَب، واطَّرَدَ، واظْطَلَمَ)[٤٢]. وهو كلامٌ دقيق لو سلّمْنا له بجهر الطاء، بيد أنَّ ذلك لم يترجّح ثباته، بل القول بهمسها قديمًا وحاضرًا أقربُ إلى الصواب وهو ما سبق بيانه.

ومن اللافت للنظر أن يتكرّر وصف الطاء المبدلة من تاء الافتعال بالجهر عند د. حسام النعيمي في كتابه (الدراسات اللهجيّة والصوتيّة عند ابن جنّي)، إذ يقول واصفًا ما حدثَ لتاء الافتعال مع الأصوات المطبقة: ((فقد تحوّل العرب عن المهموس الانفجاري إلى مجهور انفجاري لأنّه يحتاج إلى جهدٍ أقلّ فاختاروا مع حروف الإطباق الطاء لأنَّ وضع اللسان عند النطق به هوَ عين وضعه قبل النطق به))[٤٣]. وقد وجدناه في كتابه هذا ميّالاً إلى القول بعدم تطوّر الطاء، وأنَّها كانت مهموسة بحسب ضابط المحدثين. وقد تبنّى هذا الرأي ودافع عنه كثيرًا في كتابه اللاحق (الأصوات العربيّة بين التطوّر والثبات)[٤٤]، ومن المعلوم أنَّ ضابط المحدثين للجهر والهمس وهو اهتزاز الأوتار الصوتيّة أو عدم اهتزازها هو المعوّل عليه في دراسة أشكال التأثّر بين الأصوات المتجاورة.

أمّا تفسير قلب التاء طاءً بعد الصاد في مثل: (اصْتَبَرَ) فلم يتطرّق إليه د. حسام النعيمي. وعلّله د. إبراهيم أنيس بالقول: ((وقد اجتمعَ في هذه الكلمة صوتان مهموسان، غير أنَّ أحدهما مطبقٌ والآخر مُستفل فقُلبَت التاء إلى نظيرها المُطبق وهو الطاء الحديثة كما نَنطقُ بها الآن، ومن أجل هذا صارت الكلمة " اصْطَبَرَ "))[٤٥]. وهو تعليلٌ وجيه جدًّا، ومنسجمٌ مع ما ذكره سابقًا من قلبها طاءً مجهورة (أي دالاً مُفخّمة) مع الأصوات المطبقة المجهورة. فهذه الطاء المهموسة ما هي إلا تنويعٌ نطقي للطاء المجهورة التي كانت سائدة قديمًا في رأيه. ولو كانت الطاء مهموسة قديمًا لَما تغيّرَ في الأمر شيء، إذ يمكن أنْ نفترض أنَّ الضاد، والظاء في (اضْتَرَبَ، واظْتَلَمَ) قد أثّرا بإطباقهما وجهرهما في التاء المُستفلة المهموسة فتحوّلت إلى طاء مجهورة. وهذا الصوت في هذه الحالة تنويعٌ نطقي للطاء المهموسة. ولكن ليسَ كلُّ توجيهٍ مُفترضٍ سليمٍ من الناحيةِ الصوتيّة، يمثّلُ الواقع النطقي فعلاً، أو يكون هو التوجيه الأرجح.

وما أراه هنا أنَّ الطاء تميلُ إلى التحقيق بعد الأصوات المطبقة الأربعة كلّها أي أنّها تُنطقُ نُطقًا واحدًا بعدها جميعًا، وهذا ما يؤيّده نطق مجيدي القرّاء لها اليوم بعدَ الأصوات المُطبقة في صيغة (افْتَعَلَ) فهي مهموسة مطبقة في جميع الأحوال. ويمكن توجيه ذلك بأنَّ تاء الافتعال بعدَ الصاد والطاء، وهما صوتان مطبقان مهموسان قد تأثّرت بصفة الإطباق فيهما فحسب؛ لأنّها مساوية لهما في صفة الهمس، فتحوّلت إلى طاء في مثل: (اصْتَبَرَ ← اصْطَبَرَ)، و(اطْتَرَدَ ← اطَّرَدَ). ولا إشكال في هذا. أمّا بعد الضّاد والظّاء وهما صوتان مطبقان مجهوران، فإنَّ التاء المستفلة المهموسة تتبادل التأثير معهما فتكتسب صفة الإطباق متحوّلة إلى طاء وهذا تأثّر تقدّمي (مقبل)، وتمتدّ صفة الهمس فيها إليهما وهو تأثّر رجعي (مدبر)، فيتحولان إلى ما يشبه الثاء المفخّمة في مثل: (اضْتُرَّ ← اضْطُرَّ) و(اظْتَلَمَ ← اظْطَلَمَ). وهو تنويع نطقي ليس له أي قيمة فونيميّة.

ونجدُ هذا النطق عينه للضاد في فاء صيغة الافتعال عند بعض القرّاء المصريين بالرغم من أنّهم ينطقون الضاد في غير هذا الموضع دالاً مُطبقة، وكانَ من المُفترض أنْ يحيلها امتداد همس تاء الافتعال إليها طاءً ثُمَّ تُدْغَم بالطاء المتولّدة من تفخيم التاء في مثل: (اضْتُرَّ ← اطُّرَّ).

ويُلاحظ أخيرًا أنَّ المماثلة الجزئية بين الصّوامت قد أسهمت في ظهور (الفونات) أي تنويعات نطقيّة عدّة للأصوات الأصليّة في اللغة العربيّة من مثل الزّاي المفخّمة في (مَصْدَر)، والثاء المفخّمة في (يَظْطَلِم)، والباء المهموسة في (أَبْشَع)، والفاء المجهورة في (أَفْجَع)، والشين المجهورة في (الأَشْغَال)، والجيم المهموسة في (اجْتَهَدَ). وكلُّ واحدٍ من هذه الأصوات ((هو صوت كلامي لا صوت لغوي في العربيّة، أي أنّهُ مجرّد صوت ذي صفاتٍ مستقلّة لكنّ حلولَه محلَّ الصّوت الذي تحوّل عنه لا يؤدّي إلى نشوءِ كلماتٍ جديدة في اللغة ولا يغيّر معنى الكلمة الأصليّة))[٤٦].

ـ المماثلة التقدّميّة وقانون الأقوى:

وثمّة مسألة أخرى نجدها تتكرّر كثيرًا في كتب المحدثين وهي أنَّ تأثير الأصوات المتجاورة بعضها ببعض في اللغة العربيّة هو أكثر ما يكون تأثّرًا رجعيًّا[٤٧]، ((على حين لا تكون المماثلة التقدّميّة إلا في أمثلة قليلة مسموعة وتنقاس في بعض أمثلة صيغة الافتعال))[٤٨].

وقلّما نجدُ مَن يتطرّق إلى سبب حدوث المماثلة التقدّميّة في هذه الأمثلة القليلة بالرغم من أنَّ العربيّة تؤثر المماثلة الرجعيّة في أكثر الأحيان، وبالرغم من أنَّ ذلك قد يكون مخالفًا لما تنصّ عليه بعض أشهر قوانين التطوّر الصوتي التركيبيّة. من مثل قانون (جرامونت) أو (قانون الأقوى) الذي ينصُّ على ((أنّه عندما تتبادل وحدتان صوتيتان (فونيمان) التأثير بوجه أو بآخر، فإنَّ أضعفهما (بموقعه في المقطع، أو بقوته النطقيّة الخاصة) هو الذي يتحمّل تأثير الآخر))[٤٩]. فلموقع الصوت في المقطع دورٌ مهمٌّ في تحديد قوّته وبالتالي تأثيره في الأصوات المجاورة، ويكون الصوت كذلك إذا كانَ في بداية مقطع في حين يحتلّ الصوت المتأثّر نهاية المقطع السابق[٥٠]. وقد استندَ د. عبد الصبور شاهين إلى هذا القانون كثيراً في تعليله الصوتي لظواهر المماثلة والإدغام، ويحدّد لنا قوّة الموقع بـ((أنْ يكون الصوت متلوًّا بحركة غير قابلة للسقوط، إمّا لكونها طويلة، وإمّا لأنَّ حركة سابقة عليها سقطت فامتنع إسقاط الأخرى، لأنّها تزداد تشبّثًا بموقعها، وتمنحُ الصوت قبلها قوّة موقعيّة يفرض بها تأثيره على الصوت السابق عليه غير ذي الحركة))[٥١]. ويمثّل لذلك بكلمة (أَصْدَق)، إذ جاورت الصاد المهموسة الدال المجهورة مجاورة مباشرة، والدال موقعها أقوى؛ لأنّها في بداية مقطع، والصاد في نهاية مقطع سابقٍ فأثّرَ جهرُ الدال في الصاد تأثيراً رجعيًّا فجُهِرَت مثلها، فنُطِقَت الكلمة (أَزْدَق) بالزاي المفخّمَة. ولا يختلف ما حصلَ هنا كثيراً عن ما حدث في كلمة (أَشْدَق)، إذ جُهِرَت الشين بتأثير الدال بعدها، فنُطِقَت جيماً شاميّة شديدة التعطيش.

ولكنَّ د. شاهين عندما ينتقل إلى الحديث عن المماثلة في صيغة افْتَعَلَ في مثل: (ازْتَهَرَ ← ازْدَهَرَ أو ازَّهَرَ)، و(اذْتَكَرَ ← اذْدَكَرَ أو اذَّكَرَ) وهي مماثلة تقدّميّة، يغضُّ النظر عن ما ذكره من القوّة الموقعيّة للصوت بالرغم من أنَّ التاء في هذه الحالة هي الصّوت الأقوى؛ لأنّها تقع في بداية مقطع، والصوت الذي سبقها (الزاي)، و(الذال) يقع في نهاية المقطع السابق، أي أنّه الأضعف في موقعه. وكانَ من الأولى على وفق قانون الأقوى أنْ يكون التأثّر رجعيًّا فيقال فيهما: (اسْتَهَرَ) و(اثْتَكَرَ)، إذ يؤثّر همس التاء في الزاي والذال فيحيلهما سيناً وثاءً.

وقد بيَّنَ الدرس المقارن للغات السّاميّة الذي كانَ روّاده المستشرِقين أنَّ أصل صيغة (افْتَعَلَ): (اتْفَعَلَ)[٥٢]، وحدث هذا التغيير بسبب القلب المكاني في الأفعال التي فاؤها صوتٌ صفيري أو متفشٍ أوّلاً؛ للثقل الذي يستوجبه هذا التتابع، ثُمَّ فشت ظاهرة القلب في

الأفعال الأخرى[٥٣]. وذهبَ بعض الباحثين تبعًا لذلك إلى أنَّ المماثلة الصوتية في هذه الصيغة حدثت قبل القلب، وبذلك يكون التأثّر رجعيًّا في الأصل[٥٤]. وهذا الذي ذكروه لا يفْضي إلا إلى تحقيق إجابات جزئيّة للمسألة، إذ هو يمكن أن يفسّر حدوث المماثلة الكليّة بأثر رجعي في مثل (ازَّهَرَ، واصَّلَحَ) فأصلهما قبل القلب (اتْزَهَرَ، واتْصَلَحَ) وقُلِبَت التاء صوتًا يماثل فاء الفعل؛ لأنّها الأضعف في موقعها فهي في نهاية مقطعٍ، ثُمّ أُدغِمَ الصوتان. ولكنَّ القلب لا يقدّم توجيهًا ملائمًا لحصول المماثلة الجزئيّة في مثل: (ازْدَهَرَ، واصْطَلَحَ)، فما المبرّر الصوتي لقلب التاء دالاً، وطاءً في الأصل (اتْزَهَرَ، واتْصَلَحَ) ليكونا (ادْزَهَرَ، واطْصَلَحَ) ما دامَ الإدغامُ أقربَ وأيسرَ؟ ولو كانَ الأمر مثلما زعموا لشهدنا هذا القلب يتكرّر في صيغٍ أخرى يتواردُ فيها نفس التتابع الصوتي هنا نحوَ: (اتْزَهَّرَ ← ازَّهَّر)، و(اتْصَالَحَ ← اصّالَحَ)، فلم يُسمَع فيهما (ادْزَهَّرَ، واطْصَالَحَ).

وإذا كانت ((الأصوات التي ننطقها فعلاً هي نتيجة مواءمة بين الميل إلى المماثلة... وبين ضرورة الفهم والإفهام))[٥٥]، فالذي يترجّح أنَّ المماثلة لم تواصل عملها على وفق ما يقتضيه قانون الأقوى؛ لأنَّ ذلك سيخلق في كثيرٍ من الأحيان مشكلة دلاليّة بسبب تغيّر فاء الكلمة ممّا قد يؤدّي إلى التباس الأصل بأصول أخرى كالذي نلاحظه في (ازْتَهَرَ ← اسْتَهَرَ)، و(اذْتَمَرَ ← اثْتَمَرَ)، و(ازْتَرَعَ ← اسْتَرَعَ)، و(ادْتَهَمَ ← اتَّهَمَ)، أو يؤدّي إلى تغييب ملامح الكلمة وبالأخص إذا عرضَ لها عارضٌ آخر كإدغام الصّوت الأخير منها بصوت آخر من كلمة مجاورة من مثل قولنا في (لَمْ يَدْتَهِن لَيْلاً):(لَمْ يَتَّهِلْ لَيْلاً)، أو إقلاب من مثل قولنا في (لَمْ يَدْتَهِنْ بَرْدًا): (لَمْ يتَّهِمْ بَرْدًا). وإن وقعَ التأثير على تاء الافتعال فالأمر أهون؛ لأنَّ التاء من ما تدلُّ عليه الصيغة ولا لبس في ذلك. ويبدو أنَّ القياس قد عملَ على طرد القاعدة في الباب كلّه وإنْ لم يقع لبس أو إبهام.

ويؤيّد هذا الرأي أنّنا نجد الأصوات التي لا تؤدّي المماثلة إلى قلبها إلى وحداتٍ فونيميّة مغايرة عندما تقع فاءً لـ(افْتَعَلَ) تتأثّر تأثّرًا رجعيًّا طبقًا لما يقتضيه قانون الأقوى، فتتولد تنويعات نطقيّة لها مثل الجيم والباء في (اجْتَمَعَ)، و(ابْتَكَرَ)، إذ يتأثران بهمس التاء فتتحوّل الجيم إلى جيمٍ مهموسة في الأوّل (تش = ch)، وتتحوّل الباء إلى باء مهموسة (پ = p) في الثاني.

والثاني: إنَّ التاء الزّائدة عندما تتقدّم على الفاء في صيغة (يَتَفَعَّل، ويَتَفَاعَل) يقعُ عليها تأثير الفاء دائمًا، فتُقْلَب صوتًا مماثلاً لها وتُدغَم فيها، إذا كانت الفاء صوتًا من أصوات الصفير أو الأسنان، من مثل: (يَتَذَكَّر ← يَذَّكَّر)، و(يَتَثَاقَل ← يَثَّاقَل) فالتأثير هنا رجعي دائمًا إذ يقع على تاء الصيغة، وليسَ على أصلٍ من أصول الكلمة.

ويمكن أنْ يُفسَّر تأثير أصوات الإطباق إذا كانت فاءً لافْتَعَلَ في تاء الافتعال وقلْبها صوتًا مُطبِقًا هو (الطاء) بأثر تقدّمي وليسَ رجعيًّا وعلى وفق الشق الثاني من شروط قوّة الصوت في قانون جرامونت، أي بقوّة الصوت الذاتيّة فضلا عن الاحتراز من وقوع التباس في المعنى. ومن المعلوم أنَّ صفة الإطباق من صفات القوّة في الصوّت تميّزه من غيره من الأصوات المنفتحة(٥٦).

نتائج البحث:

- بالرّغم من أنَّ (المماثلة) تُعدُّ ظاهرة صوتيّة بالدّرجة الأساس، إلاّ أنّه يمكنُ أنْ تتأثّرَ بعوامل أخرى كمراعاة الجانب الدّلالي، لتجنّب اللبس، وخفاء المعنى الذي قد تفضي إليه، وكطبيعة اللغة أو البيئة اللهجيّة، وطريقة أداء الكلام فيها من ناحية السرعة أو البطء، والميل إلى أنْ تتأثّرَ الأصوات ببعضها أو تحقيقها على أتمِّ وجه. وإذا كانَ الهدفُ من المماثلة هوَ التخلّص من بعض التتابعات الصّوتيّة الصّعبة، فإنَّ هذه الصّعوبة تبقى أمرًا نسبيًّا يختلفُ من لغةٍ إلى أُخرى، بل ومن لهجة إلى ثانية تنتمي إلى اللغة نفسها.
- لا علاقة لصفة الرّخاوة أو الشدّة بقلب (تاء) الافتعال (دالاً) بسبب تأثّرها بصفة الجهر عندَ مجاورتها لـ(الذّال والزّاي) كما زعمَ بعض المحدثين، بل يرجعُ السّبب في تأثّر هذه التّاء بجهر بعض الأصوات دون الأخرى إلى قرب مخرج الصّوت عن مخرج التّاء أو بعده، وكلّما كانَ المخرج أقرب كانَ الميل إلى جهر التّاء أشدّ.
- يكون تأثير (تاء) الافتعال معَ الأصوات المُطبقة (ص، ض، ط، ظ) كالآتي:

أ. معَ الصّوتين (ص، ط) المهموسين تتأثّر (التّاء) بإطباق الصّوتين المذكورين فتتحوّل إلى (طاء) فحسب، لأنَّ (التّاء) مساوية لهما في صفة الهمس.

ب. معَ الصّوتين (ض، ظ) المجهورين تتأثّر (تاء) الافتعال بإطباقهما، فتتحوّل إلى (طاء)، ويتأثّر الصّوتان بهمس الصّوت بعدهما فيتحوّلان إلى (ظاء) مهموسة، وهي النّظير المُطبق لـ(الثاء). فتكون (الطّاء) قد تحقّقت بعدَ الأصوات الأربعة بنطقها الذي نعرفه لها اليوم، أي (مُطبقة شديدة مهموسة) ليسَ غير.

- إنَّ اتجاه التّأثير في المماثلة في صيغة الافتعال يكونُ عادةً تقدّميًّا بخلاف الاتّجاه الشّائع لها في اللغة العربيّة، فهوَ يكونُ رجعيًا في الغالب، وبخلاف ما يقتضيه (قانون الأقوى) أيضًا، وما ذلكَ على ما يبدو إلاّ لمراعاة مسألة الفهم والإفهام؛ لأنَّ تغيير (فاء) الكلمة سيخلقُ مُشكلاً دلاليًّا في أحيانٍ كثيرة، وهوَ ما يمكنُ تجنّبه لو وقعَ التغيير على (التّاء)؛ إذ هيَ ممّا تدلُّ عليه الصّيغة ولا يحصلُ الالتباس فيها. وهنا يتحقّق الغرضان تيسر النّطق صوتيًّا، ووضوح المعنى وعدم التباسه دلاليًّا.

الملخّص:

يحاول البحث من خلال عرض آراء المحدثين وتعريفاتهم المختلفة لظاهرة المماثلة، وأسباب حدوثها بوصفها ظاهرة شائعة في كثير من اللغات الإحاطة بأبعاد هذه الظّاهرة، والتعرّف إلى أنواعها، بهدف الوصول إلى مُقاربة سليمة لما طرحه المحدثون من آراء مُتعدّدة، ومتباينة لتوجيه التّغيرات الصّوتيّة التي تعرضُ لصيغة (الافْتِعَال) في تتابعات صوتيّة معيّنة، وتعليلها بوصفها مظهراً من مظاهرِ التطوّر الصّوتي التركيبي في اللغة العربيّة.

وبالرّغم من أنَّ هذه المسألة كانت من أكثر المسائل التي تطرّقَ لها المحدثون في دراساتهم الصّوتيّة، إلاّ أنَّ مقارنة آراء أبرزِ العلماء الذينَ سَعوا إلى تفسيرها، تبيّنُ أنّهم لم يَسْتَوفوا جميع احتمالاتها، ولم يفرغوا من تعليل كلِّ وجوهها. وكانت بعضُ الحلول التي اقترحوها غير دقيقة من النّاحية الصّوتيّة، ويقوم بعضها الآخر على الافتراض لا الواقع. هذه القضايا كلّها كانت مدارَ هذا البحث، ليخلصَ الباحثُ من هذه القضايا إلى ترجيح أقرب هذه الآراء إلى الصّواب، والاستدلال لها، معَ السّعي إلى استيفاء كلِّ وجوه المسألة التي فاتت الباحثين على وفق ما تقتضيه المماثلة نظريًّا، وما يرتبطُ بها من قوانين صوتيّة أخرى كقانون الأقوى. ولا ريبَ في أنَّ موافقة الجانب العملي - أي الأداء الفصيح للكلام - للنتيجة التي أدّى إليها التّحليل النّظري هوَ خيرُ برهانٍ على صحّتها.

Abstract

This research tries, through spotlighting on the views of the modernists and their definitions for the "similarity phenomenon" and showing the reasons for its occurrence as a common phenomenon in many languages, to cover the all dimensions of this phenomenon and explain its different types. As well as, it aims to determine a solid asymptotic for what presented by the modernists of various views which attempt to guide the sound changes that display the formula (Al-Aftiaal) in a certain sound sequences, and its reasoning as a manifestation of the development in the Arabic voice structure.

Despite the fact that, this issue was one of the most common issues which has been researched by modernists in their sound studies. However, the comparing of the views of the most prominent scholars who have sought to interpret, has shown that they have not met all the prospects or/and found out the solid explanations to all its aspects. Some of the solutions they have been proposed by scholars were inaccurate in terms of sound, and others have based on the assumption instead of the reality.

All these issues were the focus of discussion of this research, the researcher concludes from this study to the weighting the closer of these views to the right and the inference to it. Moreover, the researcher seeks to cover all the faces and dimensions of, this phenomenon, which have been missed by the previous researchers, as required by the similar theory, and what are related to it of other voice roles, such as the strongest law. There is no doubt that the approval of the practical side - performance eloquent speech - the result of which has led to theoretical analysis is the best proof of the its correctness.

هوامش البحث

(١) أسس علم اللغة / ماريو باي: ١٤٧.

(٢) (Morphology \ Nida , E.A: 23) نقلا عن: دراسة الصوت اللغوي / د. أحمد مختار عمر: ٣٢٤.

(٣) ينظر: علم اللغة / د. علي عبد الواحد وافي: ٢٩٨ – ٢٩٩.

(٤) معجم المصطلحات اللغوية / د. رمزي منير البعلبكي: ٥٠٩.

(٥) ينظر: علم الأصوات / برتيل مالمبرج، تعريب ودراسة: د. عبد الصّبور شاهين: ١٤١.

(٦) المصدر نفسه: ١٤١.

(٧) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغويّة الحديثة / د. عبد العزيز مطر: ٢٠٥.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٥.

(٩) الأصوات اللغوية / د. إبراهيم أنيس: ١٨٣.

(١٠) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٩.

(١١) (Introduction to phonetics \ Brosnahan, L.F, and Malmberg, B.:132)، نقلاً عن: دراسة الصوت اللغوي:٣٢٤.

(١٢) ينظر: الأصوات اللغوية: ١٧٨، ولحن العامّة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: ٢٠٥، والبحث اللغوي عند العرب / د. أحمد
مختار عمر: ٨٣.

(١٣) أصوات اللغة العربيّة / د. عبد الغفّار هلال: ٢٣٠.

(١٤) التطوّر النحوي / برجشتراسر: ٣٤.

(١٥) اللغة / فندريس: ٩٣ – ٩٤، وحديث فندريس هنا لا يقصد به تعريف المشابهة، وإنّما هو يفصّل الحديث عن حالات ثلاث ذكرها
سابقًا والمشابهة واحدة منها.

(١٦) ينظر: علم الأصوات: ١٤٨.

(١٧) ينظر: فقه العربية المقارن / د. رمزي منير البعلبكّي: ٩٢.

(١٨) علم الأصوات: ١٤٨.

(١٩) اللغة: ٩٢.

(٢٠) ينظر: مقدّمة لدراسة لغة العرب / الشّيخ عبد الله العلايلي: ٢٣٢ – ٢٣٣، إذ جعلَ الشيخ عبد الله العلايلي تكوّن الزيادات التصريفيّة
في الحلقة الأخيرة والتي قبلها من الدور الأخير في سلّم نشوء اللغة العربيّة وارتقائها.

(٢١) ينظر: سر صناعة الإعراب / ابن جنّي: ١ / ٢١٩ – ٢٢٠.

(٢٢) ينظر: اللغة: ٩٢.

(٢٣) ينظر: في اللهجات العربية / د. إبراهيم أنيس: ١٠١.
(٢٤) ينظر: المصدر نفسه: ١١١ - ١١٤.
(٢٥) ينظر: التطوّر النحوي: ٢٩، والأصوات اللغويّة:١٨٠، ولحن العامّة في ضوء الدراسات اللغويّة الحديثة:٢٠٨، والتطوّر اللغوي:٢٢.
(٢٦) ينظر: التطوّر النحوي: ٢٩.
(٢٧) ينظر: التطوّر اللغوي / د. رمضان عبد التوّاب: ٢٣، وعلم الأصوات: ١٤٢.
(٢٨) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: ٣٢٥، وفقه العربية المقارن: ٩٥.
(٢٩) فقه العربية المقارن: ٩٥.
(٣٠) ينظر: التطوّر النحوي: ٣٠، وعلم الأصوات: ١٤٢، والمدخل إلى علم أصوات العربيّة / د. غانم قدّوري الحمد: ٢١٦.
(٣١) ينظر: الأصوات اللغويّة: ١٨٠ - ١٨١.
(٣٢) التطور النحوي: ٣١.
(٣٣) حصل في(ادَّهنَ) عرضًا تماثلٌ تامٌ، وسيتكرر هذا في (اطَّرَدَ)، وآليت أن أوردهما في هذا الموضع، لتفسير ما يحدث في صيغة
الافتعال من تغيّرات صوتية بصورة متكاملة دون تجزيء.
(٣٤) الأصوات اللغوية: ١٨٣.
(٣٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٣.
(٣٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٣ - ١٨٤.
(٣٧) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربيّة / د. عبد الصبور شاهين: ٢١٠ - ٢١١.
(٣٨) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتيّة عند ابن جني / د. حسام سعيد النّعيمي: ٣٤٩.
(٣٩) ينظر: الأصوات اللغويّة: ١٨٣.
(٤٠) ينظر: الكتاب / سيبويه: ٤ / ٤٤٥ - ٤٤٦، وشرح المفصّل / ابن يعيش: ٥ / ٥٢٧.
(٤١) الدراسات اللهجيّة والصوتيّة عند ابن جني: ٣٤٩.
(٤٢) ينظر: الأصوات اللغويّة: ١٨١.
(٤٣) الدراسات اللهجيّة والصوتيّة عند ابن جني: ٣٤٩.
(٤٤) ينظر: الأصوات العربيّة بين التحوّل والثبات / د. حسام سعيد النّعيمي: ٢٧ - ٢٨، ٣٣ - ٣٧، ٣٨.
(٤٥) الأصوات اللغويّة: ١٨٢.
(٤٦) فقه العربيّة المقارن: ٩٣.
(٤٧) ينظر: الأصوات اللغويّة: ١٨٠.
(٤٨) المنهج الصوتي للبنية العربيّة: ٢١٠.

(٤٩) علم الأصوات / مالمبرج، تعريب ودراسة: د. عبد الصبور شاهين: ٢٥٧.
(٥٠) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي – أبو عمرو بن العلاء/ د. عبد الصّبور شاهين: ٢٣٨.
(٥١) المنهج الصوتي للبنية العربيّة: ٢٠٨.
(٥٢) ينظر: فقه اللغات السّاميّة / كارل بروكلمان: ٨١، والتطوّر النّحوي: ٩٢، ومدخل إلى نحو اللغات السّاميّة المُقارن / موسكاتي
وآخرون: ٢١٧.
(٥٣) ينظر: العربية الفصحى: ١٤٦، وفقه العربية المقارن: ٨٣ – ٨٤.
(٥٤) ينظر: دراسات في علم أصوات العربية/ د. داود عبده: ٩٥، وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية / د. فوزي الشّايب:
٦٥، ٢٠٠ – ٢٠١.
(٥٥) علم الأصوات: ١٤٨.
(٥٦) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٢٠٨.

قائمة المصادر والمراجع

- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي – أبو عمرو بن العلاء ، د. عبد الصّبور شاهين، مكتبة الخانجي / مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٧م، ط: ١.
- أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة العربيّة، د. فوزي الشّايب، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ٢٠٠٤م، ط: ١.
- أُسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة وتعليق: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨م، ط:٨.
- أصوات العربيّة بينَ التحوّل والثّبات، د. حسام سعيد النّعيمي، جامعة بغداد – سلسلة بيت الحكمة/ دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، ١٩٨٩م.
- أصوات اللغة العربيّة، د. عبد الغفّار هلال، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٦م، ط: ٣.
- الأصوات اللغويّة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة ، ١٩٧٥م، ط: ٥ .
- البحث اللغويّ عند العرب معَ دراسة لقضيّة التّأثير والتأثّر، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٦، ط: ٢.

- التطوّر النّحوي للغة العربيّة – محاضرات ألقاها في الجامعة المصريّة المستشرق الألماني: برجشتراسر، أخرجه وصحّحه وعلّق عليه: د. رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي / الشّركة الدوليّة للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٣م، ط: ٤.
- التطوّر اللغويّ، د. رمضان عبد التوّاب، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٣م، ط: ١.
- دراسات في علم أصوات العربيّة، د. داود عبده، مؤسّسة الصّباح، الكويت، د.ت.
- الدّراسات اللهجيّة والصوتيّة عند ابن جنّي، د. حسام سعيد النّعيمي، دار الرّشيد للنشر، بغداد / دار الطّليعة للطباعة والنّشر، بيروت، ١٩٨٠م.
- دراسة الصّوت اللغويّ، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب/ مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٧٦م، ط: ١.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٩٩٣م، ط: ٢.
- شرح المفصّل للزمخشري، موفق الدّين أبو البقاء يعيش بن يعيش الموصلّي (ت٦٤٣هـ)، قدّمَ له ووضعَ هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠١م، ط: ١.
- العربيّة الفصحى – نحو بناء لغويّ جديد، هنري فلش، ترجمة: د. عبد الصّبور شاهين، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٣م، ط: ٢.
- علم الأصوات، برتيل مالمبرج، تعريب ودراسة: د. عبد الصّبور شاهين، مكتبة الشّباب / مطبعة التقدّم، القاهرة، ١٩٨٥م.
- علم اللغة، د. علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة، د. ت.
- فقه العربيّة المقارن – دراسات في أصوات العربيّة وصرفها ونحوها على ضوء اللغات السّاميّة، د. رمزي منير بعلبكّي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٩م، ط: ١.
- فقه اللغات السّاميّة، كارل بروكلمان، ترجمة: د. رمضان عبد التوّاب، مطبوعات جامعة الرّياض، الرّياض، د.ت.
- في اللهجات العربيّة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصريّة / مطبعة أبناء وهبة حسّان، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م، ط: ٣.

- لحن العامّة في ضوء الدّراسات اللغويّة الحديثة، د. عبد العزيز مطر، الدّار القوميّة للطباعة والنّشر، القاهرة، ١٩٦٦م.
- لحن العامّة والتطوّر اللغويّ، د. رمضان عبد التوّاب، مطابع البلاغ، القاهرة، ١٩٦٧، ط: ١.
- اللغة، ج. فندريس، تعريب: عبد الحميد الدّواخلي، ومحمّد القصّاص، مكتبة الأنجلو المصريّة / مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، د.ت.
- المدخل إلى علم الأصوات العربيّة، د. غانم قدّوري الحمد، مطبعة المجمع العلمي، بغداد، ٢٠٠٢م.
- مدخل إلى نحو اللغات السّاميّة المقارن، سباتينو موسكاتي، وآخرون، ترجمة: د. مهدي المخزومي، د. عبد الجبّار المطّلبي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٣م، ط: ١.
- معجم المصطلحات اللغويّة، د. رمزي منير بعلبكّي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٠م ط:١.
- مقدّمة لدراسة لغة العرب وكيفَ نصنع المعجم الجديد، الشّيخ عبد الله العلايلي، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٧م، ط: ٢.
- المنهج الصّوتي للبنية العربيّة، د. عبد الصّبور شاهين، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٩٨٠م.